كفى خداعاً :

"بناءُ الدّولة" في لبنان.. ليس بنداً واحداً!

مالك أبو حمدان



يتخيَّل إلينا، عندما نستمع اليوم إلى بعض الحديث الدّائر لا سيّما ضمن أوساط رسـميّة (أو "سياديّة") لبنانية معيّنة، كمـا إلى أغلب خطابهـا السّياسـيّ المتجلّي في المرحلـة الرّاهنـة بشكل خاصّ: يتخيّل إلينا، إلى حدّ كبير نسبيّاً، وربّما يكـون ذلـك مقصـوداً.. وكـأنّ مشـروع "بناء الدّولة" في لبنان، يتمحور حول نقطةٍ واحدةٍ فقـط عمليّـاً أو ضـمنيّاً، ألا وهي مسـألة "حصر السّـلاح" كمـا تُسـمّيها الحكومـة اللّبنانيّـة الحاليّـة، أو مسـألة مـا يُشـار إليـه أحيانـاً "باحتكار العنف". ولكن، أيّها الاخوة والأصدقاء والجيران في هـذه البقعـة من الأرض: مـاذا عن الأمور الأخـرى؟ حقّـاً، هـل بـات "بنـاء الدّولـة" عنـد البعض.. محصـوراً، فعلاً، بمسـألة "حصر السّلاح" هذه فقـط؟! نعم، في أحيـانٍ كثـيرة ومتصـاعدة التّكـرار والحـدّة، وإذا مـا راقبنا المشهد بهدوء وبموضوعيّة وبنظرة واسعة كما يُقال: يتخيّـل إلينـا، إذن، وكأنّنـا أمـام نوعٍ من الخـداع السياسـيّ المُـبين، أو أمـام ديماغوجيـا سياسـيّة قـد تكـون مَدروسـة و/أو مُقنَّعة. فكما يُعبّر بعض أهلنا في الخليج: هل "يَستوي" ويصحّ السّير في طريـق يقـال فيـه ظاهراً أو باطناً.. إنّ "بناء الدّولة" يُختصر عمليّاً في بندٍ واحدٍ (يعني جهةً واحـدةً أيضـاً، من زاوية السّياسة اللّبنانيّة وللأسف)؟ ولماذا لا يجري الحديث إذن عن البنود الأخـرى وبجدّيّـة وبنفس الحـدّة والهَيجـان الفكـريّ والعـاطفيّ.. خصوصـاً من قبـل أطـراف تتحـدّث اليـوم بتطرّف حول مسألة "احتكار حمل السّلاح"، فيما هي نفسها من بين الـذين يقفـون عمليّـاً وواقعاً.. في وجه تطبيق بنـود أخـرى، قـد تكـون أكـثر جوهريّـةً وأساسـيّةً في أيّ مشـروع حقيقيّ لبناء أيّ "دولة"؟ لذلك، فمن الواضـح أنّ علينـا اعـادة التّـذكير بـأنّ مشـروع "بنـاء الدّولة" في لبنان لا يمكن أن يمرّ من دون نقاط أساسيّة ومفصليّة متعدّدة، ولكنّهـا سـهلة الفهم إلّا على من لا يُريد أن يُحاور في حقيقة الأمور. وإذا وضعنا، جـدلاً، مسـألة "حصـريّة السلاح" جانباً في هذا المقام ولـو مؤقّتـاً، أي من دون نقـاشٍ ضـروريٍّ في أحقّيّتهـا أو في مشروعيّتها أو في جدواها العامّة أو الخاصّة، فإنّ هناك أسئلة أخرى لا تقلّ أهميةً بل ربّمـا تفوقها خطورةً وجوهريّةً على الأرجح.. لا سيّما ضمن هذا العصر الذي نعيشُ فيه.

أوّلاً: هل يُمكن الحديث عن مشروع جـدّي لبنـاء الدّولـة من دون البـدء بتنظيم انتخابـات – نيابيّة خصوصاً – خارج القيد الطّـائفي، كمـا ينصّ اتّفـاق الطّـائف نفسـه.. أو حتّى من دون نصّ اتّفاق الطّائف نفسه؟ أيُّ "بناء دولة" هذا واقعاً، فيما لا تزال الانتخابـات عنـدنا قائمـةً على قوانين متخلّفة لا علاقة لها لا "بدولة" ولا بمفهوم مواطنة؟ حقّـاً وواقعـاً، لمـاذا تُكـثر الحديث والتّنظير حـول "حصـر السّـلاح".. فيمـا نحن لم نـزل نتغافـل عن عن حقيقـة أنّنـا ننتخب – إلى اليوم – مجالس نيابيّة قد يكون تخلّف آليّات انتخابها متجذّراً في عصورٍ تشـبه العصور الوسطى؟ باختصار: إلى بعض فلاسفة "حصر السّـلاح".. حقّـاً وبصـراحة وبأمانـة، تفضّـلوا أوّلاً أو بـالتّوازي، ونظّمـوا – بجدّيّـة وبلا تهـرّب – انتخابـاتٍ على أسـاس المُواطنـة العصريّة ومن دون قيد طائفيّ.. وإلّا فإنّكم تقتلـون أيّ جدّيّـة للحـديث عن مشـروعٍ "بنـاء الدولة". ثانياً: ماذا عن الوظائف العامّة مثلاً، وبشـكل عـامّ، لا سـيّما وظـائف الفئـة الأولى كما يُردّد عادةً في هـذا البلـد؟ أيُّ "بنـاء دولـة" هـذا الـذي يخصّـص مواقـع كهـذه، أو حتّى كغيرها، لطوائف بعينها؟ حقّاً، هل نحن مع البعض ضمن مشروع "دولة" عصريّة.. أم ضمن مشروع "مجلس عشائر" في الجاهليّة الأولى؟ هل يُمكن لأحدٍ منّا أن يتحـدّث عن "دولـة"

حديثة.. فيما تُوزَّع الوظائف العامّة التي يُفترض أن تقوم على الجـدارة والكفـاءة والأمانـة والخبرة.. على أساسٍ طائفيّ ومذهبيّ مُتخلّـف؟ لمـاذا لا يجـري الحـديث بجدّيـة عن هـذه النّقطة، وهي أيضاً واردة بشكل أو بآخر في اتّفاق الطائف؟ لماذا يجري الهروب منهـا إلى اليوم.. فيما لا ننفكّ "نصرع" رأس فريقٍ مُعيّنٍ بنقطة "حصر السّلاح"؟ قـد يقـول أحـدهم عند هذا الحدّ: وما لك تتحدّث، أنت، بمنطق يُشبه منطق العشائر؟ وجوابي واضـح وصـريح واقعاً: وهل شكل هذه "الدّولة" الذي ما زلتم تدافعون عنه ظاهراً أو باطناً.. إلّا شكل دولة قبائل وعشائر؟ وإلّا: لماذا لا نُطبّق ما سبق بأمانة ولا نوقف اللّفّ والدّوران والخداع؟

<u>ثالثاً</u>: ماذا عن الامتيازات الاقتصاديّة والتّجاريّة والماليّة التي لم تزل تُمنح، بشكلٍ واضـحٍ أو ضمنيّ، لطوائف أو لعائلات أو لشبكات نفوذ معيّنة؟ هل نبني "دولةً" حديثـةً فيمـا لا تـزال بعض أو أكثر مفاصل الاقتصاد تُدار، عمليّاً، بعقليّة الامتيازات والمحاصصة والانتماء القبليّة-الطّائفيّة؟

<u>رابعاً</u>: كيف يمكن "بناء دولة" فيما لا نؤسّـس أصـلاً لقـانون أحـزاب يكـون عصـريّاً ونافـذاً بشكل جدّيّ أيضاً: يدفع أيّ حزب، بشـكل عمليّ وملمـوس، نحـو الخـروج من عقليّـة ومن عمليّة الاستقطاب الطّائفي.. ونحو الدّخول إلى المجـال الوطـنيّ – المُواطِـنيّ – الأوسـع؟ باختصار: كيف نتحدّث عن مشروع "بناء دولة".. من دون العمـل الجـدّيّ والملمـوس على انتـاج حيـاة سياسـيّة وطنيّـة فعليّـة وعلى أرض الواقـع؟ أم سـنبقى، كمـا البعض، نتحجّج بمسألة "سلاح المقاومة" أو "سلاح حـزب اللـه"؟ إمّـا أن نكـون صـادقين فنتحـدّث حـول جميع النّقاط.. أو لا يُمكننا بتاتاً أن نعتبر أنّنا في طور حوارٍ جدّيّ وفعّال في هذا البلد.

<u>خامساً</u>: ماذا عن سياسة تسليح الجيش الوطنيّ نفسـه؟ هـل من المقبـول أن نتحـدّث عن "بناء دولة".. فيما يُربَط تسليح الجيش اللبنانيّ عمليّـاً بـإرادة وبرحمـة جهـة دوليّـة واحـدة دون غيرها؟ هنا أيضاً، أيُّ "بناء دولة" هذا، فيما قرار تسليح الجيش لم يزل، إلى حدٍّ بعيـد، خاضعاً للإرادة الأميركيّة بالذّات، أي لإرادة الحليف الامبراطوريّ التّوسّعيّ.. غير المشروط لـ"إسرائيل"؟ وهل يمكن أصلاً الحديث عن "سيادةٍ" مكتملة فيما سياسة – وربّمـا إدارة – أحد أهمّ أعمدة السّيادة.. تبقيان مرهونَتَين بهذا الشّكل؟

في الخلاصة، إذا كان لا بدّ من الحديث عن "بناء الدّولة" بيننا ــ وهذا أمرٌ ايجابيّ ومطلوب بالتّأكيد، وفي المبدأ ــ فلنوقفْ هذا الخداعَ القـائمَ حاليّـاً، أو الـذي كـان قائمـاً في السّـابق أيضاً (عن قصد أو عن غير قصد). ولنُقِرّ بوضوح وبموضوعيّة بأنّ بناء الدّولة لا يُمكن إلّا أن يكون.. سلّة متكاملة. قد تشمل هذه السّلّة مسألة سياسـة "حصـر السّـلاح"، نعم، ولكنّهـا تشمل بالتّأكيد أيضاً سياسات بناء المواطنة، وبناء المؤسّسات، وبناء دولة القانون الجدّيّة.. وصولاً، بالطّبع وفي نفس الاطار، إلى الخروج الجدّيّ ولو بالتّـدرّج من الطّائفيـة السّياسـيّة والاداريّة، ومن سياسات المُحاصَصة، ومن الذّهنيّة العشائريّة-المذهبيّة التي ما تزال تتحكّم بكل مفاصل "الدّولة" هذه. إن كنّا جدّيّين حقّاً: فلنتحدّث إذن، من الآن فصـاعداً، عن سـلّةٍ متكاملة لبناء الدّولة (عبر "الطّائف" أو عبر غيره إن شاء الـذين يشـاؤون في هـذا البلـد).

أمّا أيّ حديثٍ يتجاهل هذه العناصر الأساسيّة، فلا يمكن اعتباره حديثاً جدّيّاً أبداً.. هذا إن لم نقلْ إنّه سيّئ النّيّة أساساً.. وللأسف.